

الحكومة المصرية

وزارة الزراعة

القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦

الخاص بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية

والقرار الوزارى
واعلان مجلس الوزراء الخاصان به

(أعيد طبعها بناء على طلب وزارة الزراعة)

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الاميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلاملك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العينى

١٩١٧

قانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦

قانون بالتدابير التى تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٦ الصادر بالتدابير التى تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٨ نوفمبر و ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يمنع حفظ بذرة القطن والقطن الغير المحلوج ما بين أوّل مايو وأوّل أغسطس من كل سنة خارج المخازن العمومية أو الخصوصية التى ترخص بها وزارة الزراعة ولا تمنح هذه الرخصة إلا للمخازن التى تتوافر فيها الضمانات التى تطلبها الوزارة لمنع تسرب فراش الدودة القرنفلية منها .

المادة الثانية

ابتداء من أوّل سبتمبر سنة ١٩١٧ يجب أن تقيم جميع معامل حلج القطن أجهزة خاصة تقرّها وزارة الزراعة لمعالجة البذرة واعدام الدودة القرنفلية الكامنة فيها وتتناول هذه المعالجة كل البذرة الخارجة من المحالج .

المادة الثالثة

يصدر وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء قرارات ينص فيها على شروط تطبيق هذا القانون .

(*) "الوقائع المصرية" عدد ١١٠ الصادرة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦

المادة الرابعة

يقع التكليف بتنفيذ التدابير التى تقضى بها المادتان الأولى والثانية والقرارات المشار اليها فى المادة السابقة على المالك أو على المستأجر . فاذا كان للمالك أو للمستأجر وكلاء يمثلونه وقع ذلك التكليف عليهم .

المادة الخامسة

رجال الضبطية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين ينتدبون لذلك هم الذين يجوز لهم إثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون . وبناء عليه يجوز لهم دخول كل مخزن عمومى أو خصوصى وكل معمل حلج للتحقق من أن الشروط التى ينص عليها هذا القانون والقرارات المتقدّم ذكرها متبعة مرعية .

ولا تتناول المعاينة الأماكن المخصصة سواء للسكنى أو لمكاتب الادارة دون ماعدا ذلك من الأغراض .

المادة السادسة

كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المتقدّم ذكرها يترتب عليها العقوبة بالحبس مدّة لاتتجاوز أسبوعا وبغرامة لاتزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة السابعة

اذا أقيمت الدعوى ضدّ أجانب ووطنيين معا عن مخالفة واحدة فان النظر فيها يكون من اختصاص القضاء المختلط عن جميع المتهمين .

المادة الثامنة

فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضدّ أحكام المادة الأولى يأمر القاضى باعدام البذرة والقطن الغير المحلوج الذى يوجد خارج المخازن المرخص بها أوفى مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة وفى أحوال المخالفات التى ترتكب ضدّ أحكام المادة الثانية يأمر باعدام البذرة التى لم تعالج أوالتى عولجت علاجا غير واف ويكون الأمر فى الحالتين اذا طلبت النيابة العمومية منه ذلك .

المادة التاسعة

يأمر القاضى باغلاق المخازن الغير المرخص بها بالتطبيق للمادة الأولى والمخازن المرخص بها التى لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة .

ويجوز الطعن فى الأحكام التى تأمر بالإغلاق أو برفضه بطريق الاستئناف من الخصوم ومن النيابة العمومية ويحصل الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ميعاد عشرة أيام . ويبدأ هذا الميعاد بالنسبة للاحكام الغيابية من اليوم الذى يبطل فيه جواز قبول المعارضة طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات ؛ ومن يوم النطق بالحكم بالنسبة للاحكام الحضورية وللاحكام الغيابية الصادرة فى المعارضة .

ويرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف التى تحكم فيه بطريق الاستعجال .

المادة العاشرة

للوزارة ولو قبل صدور الحكم أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الدودة على نفقة مرتكب المخالفة ولها بنوع خاص أن تعدم البذرة والقطن الغير المحلوج الذى يوجد خارج المخازن المرخص بها أو فى مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة وذلك فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضدّ أحكام المادة الأولى وأن توقف آلات الحلج وتعدم البذرة التى لم تعالج أو التى عولجت علاجا غير وافٍ وذلك فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضدّ أحكام المادة الثانية .

وتحصل النفقات بالطريقة الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الحادية عشرة

يلغى القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٦ المتقدم ذكره ويستبدل بالقانون الحاضر .

المادة الثانية عشرة

على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويسرى العمل به بمجرّد نشره فى الجريدة الرسميــة ؟

صدر باليخت فيروز السلطانى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الزراعــة	رئيس مجلس الوزراء
أحمد حلمى	حسين رشدى

(ترجمة)

وزارة الزراعــــة

قرار بشروط تطبيق القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ القاضى بالتدابير التى تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفليــة (*)

وزير الزراعــــة

بعد الاطلاع على المـادتين الأولى والثالثة من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ القاضى بالتدابير التى تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية ؛

وبعــد موافقــة مجلس الوزراء ؛

قـــرر ما هو آت :

المـادة الأولى

كل طلب رخصة للمخازن المعدّة لخزن بذرة القطن والقطن غير المحلوج ما بين أوّل مايو وأوّل أغسطس يجب أن يقدّم الى وزارة الزراعة قبل آخر فبراير من السنة التى تطلب الرخصة عنها .

ويجب أن تكتب الطلبات على مطبوع خاص يعطى بلا مقـابل من وزارة الزراعة أو من أى مفتش من مفتشيها . ويجب أن تدوّن فى ذلك المطبوع جميع البيانات المطلوبة فيه بتمامها وبطريقة صحيحة .

وكل مخزن تطلب له رخصة يجب أن يقدّم عنه طلب على حدة .

المـادة الثانيــة

لا تمنح الرخصــة إلا اذا استوفيت الشروط الآتيــة على الوجه الذى ترضاه وزارة الزراعة ، وهى :

(*) "الوقائع المصرية" عدد ٧ الصادرة فى ٢٢ ينـاير سنة ١٩١٧ .

(أ) يجب ان تغطى الشبابيك ونوافذ الهواء ومنافذ المداخن وجميع الفتحات الأخرى التى فى المخزن ، ما عدا الأبواب، تغطية تامة بشبك مصنوع من المعدن أو الخيط ذى عشر عيون على الأقل فى السنتيمتر الواحد أو أن تقفل إقفالا تاما ؛

(ب) يجب أن تكون الأبواب محكمة الاتصال ؛

(ت) يجب اتخاذ جميع التدابير الأخرى التى تفرضها الوزارة .

المـادة الثالثـة

يجب استمرار بقاء المخـازن المرخص بها طول المدّة الواقعـة ما بين أوّل مايو وأوّل أغسطس على الحالة التى كانت عليها وقت منح الرخصة .

المـادة الرابعـة

يجب أن تقفل جميع أبواب المخازن المرخص بها من مغيب الشمس الى مطلعها طول المدّة الواقعة بين أوّل مايو وأوّل أغسطس .

المـادة الخامسـة

لا يعمل بالرخصة إلا فى السنة التى مُنحت عنها .

المـادة السادسـة

يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٧ ينايرسنة ١٩١٧

أحمد حلمى

رياســـــة مجلس الوزراء

تأجيل تركيب الأجهزة المنصوص عليها فى القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ وذلك بالنســــبة للوجه البحـــرى

قرّر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ســـنة ١٩١٧ نشر الاعلان الآتى بشأن تركيب الآلات الخاصـــة بمعالجة بذرة القطن توصلا الى إعدام الدودة القرنفلية الكامنة فيها :

" أُجّل الميعـاد المنصوص عليه فى المـادة الثانية من القانون نمرة ٢٩ لســـنة ١٩١٦ بالنسبة لمحالج القطن الواقعة شمالى مدينـــة الجيزة الى أَجَل يحدّد فيما بعد بقرار يصدره وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء ."

PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES.

Ajournement de la Date de l'Installation dans la Basse-Egypte des Appareils imposés par la Loi n° 29 de 1916.

Le Conseil des Ministres a décidé, dans sa séance du mardi 24 avril 1917, de publier l'avis suivant relatif à l'installation d'appareils destinés au traitement des graines de coton en vue de la destruction du ver rose qu'elles contiennent :—

"Le délai prévu à l'article 2 de la Loi n° 29 de 1916 est reporté, en ce qui concerne les usines d'égrenage de coton sises au nord de la ville de Guizeh, à une date qui sera ultérieurement fixée par arrêté du Ministre de l'Agriculture, pris après approbation du Conseil des Ministres."

Govt. Press. 1449-1917-600 ex.

ART. 2.

L'autorisation ne sera accordée que si les conditions suivantes sont remplies à la satisfaction du Ministère de l'Agriculture, savoir :—

(*a*) Les fenêtres, ventilateurs, cheminées et toutes autres ouvertures dans le dépôt, sauf les portes, devront être entièrement recouverts au moyen de toile métallique ou en tulle, de dix mailles au moins par centimètre, ou complètement fermés ;

(*b*) Les portes devront joindre parfaitement ;

(*c*) Toutes autres mesures prescrites par le Ministère devront être observées.

ART. 3.

Pendant la période comprise entre le 1er mai et le 1er août, tous les dépôts autorisés devront être maintenus dans l'état où ils se trouvaient au moment de l'octroi de l'autorisation.

ART. 4.

Pendant la période comprise entre le 1er mai et le 1er août, les portes de tous les dépôts autorisés devront être tenues fermées du coucher au lever du soleil.

ART. 5.

L'autorisation ne sera valable que pour l'année pour laquelle elle a été accordée.

ART. 6.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 17 janvier 1917.

(Signé) : AHMED HELMY.

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE.

ARRÊTÉ

réglementant les Conditions d'Application de la Loi N° 29 de 1916 qui édicte des Mesures en vue de la Destruction du Ver Rose de la Graine du Coton.*

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE,

Vu les articles 1 et 3 de la Loi n° 29 de 1916 édictant des mesures en vue de la destruction du ver rose de la graine du coton;

Avec l'approbation du Conseil des Ministres;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Toute demande d'autorisation de dépôts destinés à l'emmagasinage, entre le 1er mai et le 1er août, de la graine de coton ou du coton non-égrené, devra être adressée au Ministère de l'Agriculture avant la fin février de l'année pour laquelle l'autorisation est demandée.

Les demandes devront être faites sur des formules spéciales imprimées qui peuvent être obtenues gratuitement du Ministère de l'Agriculture ou de tout Inspecteur de ce Ministère; ces formules devront être entièrement et exactement remplies.

Tout dépôt pour lequel une autorisation est demandée devra faire l'objet d'une demande séparée.

---

* Journal Officiel N° 7 du 22 Janvier, 1917.

nécessaires pour empêcher la propagation du ver ; notamment il pourra en cas de contravention à l'article premier, détruire les graines et le coton non égrené trouvés en dehors des dépôts autorisés ou dans des dépôts ne présentant plus les garanties requises et, en cas de contravention à l'article 2, il pourra arrêter les machines d'égrenage et détruire les graines qui n'auront pas été soumises au traitement ou qui n'auront été soumises qu'à un traitement insuffisant.

Les frais seront recouvrés par la voie administrative conformément aux dispositions du Décret du 25 mars 1880.

ART. 11.

La Loi nº 26 de 1916 sus-visée est abrogée et remplacée par la présente loi.

ART. 12.

Notre Ministre de l'Agriculture est chargé de l'exécution de la présente loi qui entrera en vigueur dès sa publication au " Journal Officiel."

Fait sur le Yacht Férouz, le 15 décembre 1916.

HUSSEIN KAMIL.

Par le Sultan :
Le Président du Conseil des Ministres,
H. RUCHDI.

Le Ministre de l'Agriculture,
A. HELMY.

ART. 7.

Quand une poursuite est intentée à la fois contre des étrangers et des indigènes pour une même contravention, la juridiction mixte sera compétente à l'égard de tous les inculpés.

ART. 8.

Si le Ministère Public le requiert, le Juge ordonnera en cas de contravention à l'article premier, la destruction des graines et du coton non égrené trouvés en dehors des dépôts autorisés ou dans des dépôts ne présentant plus les garanties requises et, en cas de contravention à l'article 2, la destruction des graines qui n'auront pas été soumises au traitement ou qui n'auront été soumises qu'à un traitement insuffisant.

ART. 9.

Le Juge ordonnera la fermeture des dépôts non autorisés conformément à l'article premier, ainsi que des dépôts autorisés mais ne présentant plus les garanties requises.

Les jugements qui ordonneront ou refuseront la fermeture pourront être attaqués par voie d'appel tant par les parties que par le Ministère Public. L'appel se fera par une déclaration au Greffe dans le délai de dix jours. Ce délai courra pour les jugements par défaut du jour où l'opposition, telle qu'elle est réglée par le Code d'Instruction Criminelle, ne sera plus recevable, et pour les jugements contradictoires ou par défaut sur opposition, du jour de leur prononcé.

L'appel sera porté devant la Cour qui statuera d'urgence.

ART. 10.

Avant même qu'un jugement soit intervenu, le Ministère pourra prendre, aux frais du contrevenant, les mesures

ART. 3.

Des arrêtés réglementant les conditions d'application de la présente loi seront pris par le Ministre de l'Agriculture, après approbation du Conseil des Ministres.

ART. 4.

L'obligation d'exécuter les mesures édictées par les articles 1 et 2 et les arrêtés prévus à l'article précédent incombera au propriétaire ou au locataire; si le propriétaire ou le locataire est représenté par des préposés, l'obligation incombera à ces derniers.

ART. 5.

Les infractions seront constatées par tout officier de police judiciaire ou tout agent du Miinstère de l'Agriculture autorisé à cet effet. Ils pourront, en conséquence, visiter tout dépôt, public ou particulier, et toute usine d'égrenage aux fins de s'assurer que les prescriptions édictées par la présente loi ou par les arrêtés ci-dessus prévus sont observées et suivies.

Ces visites ne pourront s'étendre à la partie des locaux exclusivement destinée soit à l'usage de l'habitation, soit au service des bureaux.

ART. 6.

Toute infraction aux dispositions de la présente loi et des arrêtés ci-dessus prévus sera punie d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine et d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou de l'une de ces deux peines seulement.

Loi N° 29 de 1916

édictant des Mesures en vue de la Destruction du Ver Rose de la Graine du Coton.*

Nous, Sultan d'Egypte,

Vu la Loi n° 26 de 1916 édictant des mesures en vue de la destruction du ver rose de la graine du coton ;

Sur la proposition de Notre Ministre de l'Agriculture et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte des 18 novembre et 9 décembre 1916, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

DÉCRÉTONS :

ARTICLE PREMIER.

Est interdite, entre le 1er mai et le 1er août de chaque année, la détention des graines de coton et du coton non égrené en dehors des dépôts, publics ou particuliers, qui seront autorisés par le Ministère de l'Agriculture. Cette autorisation ne sera accordée qu'aux dépôts présentant les garanties requises par le Ministère en vue de prévenir la fuite des papillons du ver rose.

ART. 2.

A partir du 1er septembre 1917, toutes les usines d'égrenage de coton devront être pourvues d'appareils spéciaux approuvés par le Ministère de l'Agriculture, et destinés au traitement des graines en vue de la destruction du ver rose qu'elles contiennent, et toutes les graines provenant de l'égrenage seront soumises à ce traitement.

---

* Journal Officiel N° 110 du 25 Décembre, 1916.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE.

LOI N° 29 DE 1916

EDICTANT DES MESURES EN VUE DE LA DESTRUCTION DU VER ROSE DE LA GRAINE DU COTON

AVEC

ARRÊTÉ ET AVIS Y RELATIFS.

(Réimprimé pour le Ministère de l'Agriculture.)

LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue, directement ou par l'entremise de tout libraire à l'IMPRIMERIE NATIONALE, Boulac ; et au BUREAU DE VENTE, Ancien Palais Ismaïlia, Chareh Qasr el Aïni.

1917.

PRIX P.T. 2.


Bibliotheca Alexandrina
0558532